إعادة ترتيب أوراق الطاقة العالمية في ظل الحرب الروسية- الأوكرانية

Rearranging global energy cards in light of the Russian-Ukrainian war

الزازية ستيتي*

Zazia Stiti

[1] جامعة محمد الشريف مساعدية -سوق أهراس، (الجزائر)، zazia.setiti@univ-soukahras.dz

تاريخ الاستلام: 21-10-2022 تاريخ القبول: 04-03-2023 تاريخ النشر: 31-03-2023

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على الثقل الكبير الذي تشكله إمدادات روسيا من الطاقة (غاز ونفط) إلى أوروبا، واختبار مدى قدرة أوروبا التخلي عن الغاز والنفط الروسي في إطار العقوبات المفروضة على روسيا نتيجة حربها على أوكرانيا، تم الاعتماد على المنهج التحليلي الذي يعتمد على تحليل الأفكار واستخلاص النتائج، دون الاستغناء عن المنهج الوصفي استجابة لمقتضيات تجميع المعلومات.

توصل البحث إلى أنه استنادا إلى جملة من المعطيات التي تتعلق بعدم وجود مصادر إمداد كافية من ناحية والتكاليف الباهضة التي يستدعيها تغيير خارطة تصدير واستيراد الطاقة من ناحية أخرى، فإنه لا توجد إمكانية فعلية تجعل أوروبا قادرة في المدى القصير عن التخلي عن الغاز والنفط الروسي.

كلمات مفتاحية: الطاقة، الغاز والبترول، أسعار الغاز والبترول.

تصنيفات JEL : Q4، Q350، Q310.

Abstract:

This research paper aims to shed light on the great burden that Russia's energy supplies (gas and oil) place on Europe, and to test the extent to which Europe is capable of abandoning gas and oil within the framework of the sanctions imposed on Russia as a result of its war against Ukraine Analytical, which is based on the analysis of ideas and the conclusion, without renouncing the descriptive approach to meet the requirements of the collection of information.

The research concluded that, based on a set of data related to the lack of sufficient sources of supply on the one hand and the high costs required to change the map of energy exports and imports on the other hand, there is no real possibility of making Europe capable in the short term of giving up Russian gas and oil.

Keywords: *Energy, gas and oil, Prices for energy.*

Jel Classification Codes: *Q4, Q350, Q310.*

* **المؤلف المرسل**

1. مقدمة:

لازالت الأزمات السياسية والاقتصادية والصحية العالمية تلعب دورا فعالا في رسم خارطة سوق الطاقة العالمي، فجراء جائحة الكوفيد- 19 توقفت عمليات السفر وانخفض الطلب على النفط انخفاضا محسوسا، ولم تستطيع الصناعة النفطية خفض معدلات الانتاج لكبح جماح ذلك الانخفاض في أسعار النفط حيث وصلت إلى حوالي 9 دولار فقط للبرميل في أفريل 2020، وما فتئت أسواق الطاقة تنفض غبار الكوفيد- 19 حتى تعثرت بآثار الحرب الروسية- الأوكرانية التي تسببت في حالة من الفوضى في أسواق النفط والغاز العالمية، حيث بلغت الأسعار مستويات قياسية لم تعهدها منذ 14 عاما، فقد تخطى سعر البرميل عتبة 130 دولار ووصل إلى حوالي 138 دولار للبرميل مع بداية الحرب الروسية الأوكرانية، الأمر الذي جعل الدول تهرع للبحث عن حلول سريعة لتقليص الاعتماد على الانتاج الروسي من الطاقة والبحث عن بدائل جديدة.

إن ارتفاع أسعار النفط والغاز إلى مستويات قياسية بفعل الحرب الروسية- الأوكرانية والعقوبات المفروضة على روسيا عرض الاقتصاد العالمي لصدمة طاقوية عنيفة وكارثية ودفع الدول المستهلكة إلى البحث عن بدائل أخرى للطاقة.

1.1. إشكالية البحث:

يمكن بلورة إشكالية هذا البحث من خلال السؤال التالي:

هل تستطيع أوروبا نتيجة العقوبات التي فرضتها على روسيا وبموجب ما وضعته من استراتيجيات التخلي عن الغاز والنفط الروسي؟

2.1. فرضيات البحث:

بالنظر إلى الثقل الكبير الذي تشكله إمدادات روسيا من الطاقة (غاز ونفط) إلى أوروبا، سيشكل الحظر فجوة كبيرة في الامدادات لا يمكن لأوروبا استبدالها بسرعة من مصادر أخرى خاصة بالنسبة للغاز الطبيعي.

3.1.أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى ما يلي:

- الاطلاع على مختلف التحديات التي تواجه العلاقات الروسية الأوروبية في مجال الطاقة، خاصة ما تعلق بتدخل الولايات المتحدة الأمريكية في التقارب الروسي الأوروبي في مجال الطاقة.
- الكشف بالأرقام عن الثقل الكبير الذي تشكله إمدادات روسيا من الطاقة (غاز ونفط) إلى أوروبا، واختبار مدى قدرة أوروبا التخلي عن الغاز والنفط الروسي.
- توقع مستقبل وآفاق العلاقات الروسية الأوروبية في مجال الطاقة إلى غاية سنة 2050.

4.1. منهجية البحث:

تماشيا مع الأفكار التي نريد إيصالها إلى القارئ عبر موضوعنا هذا، تم الاعتماد على المنهج التحليلي الذي يعتمد على تحليل الأفكار واستخلاص النتائج، دون الاستغناء في ذلك عن الاستعانة بالمنهج الوصفي استجابة لمقتضيات تجميع المعلومات.

وقصد الإلمام بجميع جوانب الموضوع تم التطرق للنقاط التالية:

- تحديات العلاقات الروسية الأوروبية في مجال الطاقة.
- اختبار قدرة أوروبا في التخلي عن الغاز والنفط الروسي.
- الآفاق المستقبلية للعلاقات الروسية الأوروبية في مجال الطاقة.

5.1. الدراسات السابقة:

لقد تم الاعتماد في هذا البحث على جملة من الدراسات السابقة أبرزها:

– دراسة "نورا عبده جي" تحمل عنوان "تحديات العلاقات النفطية الروسية الأوروبية"، والمنشورة من طرف المعهد المصري للدراسات في 18 مارس 2022، حيث توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

أن الأزمة الأوكرانية أصبحت قضية جوهرية بالنسبة للغرب لتطويق روسيا التي أصبحت تلعب بورقة الطاقة، والوقوف بالضد من سياستها العالمية في ظل تطور مفهوم الهيمنة بوساطة الطاقة.

– مقال "فيروز عيمور" والموسوم بعنوان "الأوراسية الروسية في مواجهة المد الأطلسي: قراءة في الأزمة الأوكرانية"، والمنشور في المجلة الجزائرية للتنمية، في العدد 1 المجلد 10، والصادر في شهر جانفي 2021، توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

أن الأزمة الأوكرانية بينت التباين والعجز الأوروبيين في مواجهة الطموح الروسي في استعادة مكانة روسيا العالمية، وذلك نظرا لتبعيتها الطاقوية لها ولرغبة الدول الأوروبية في الحفاظ على روسيا شريكا بدلا من أن تكون عدوا.

– مقال "أمير بللوشة" و"بوشنافة شمسة" يحمل عنوان "الصراع الأمريكي الروسي في ظل الأزمة الأوكرانية" والمنشور في مجلة "دفاتر السياسة والقانون"، ضمن العدد 3 المجلد 13، الصادر في جوان 2021، توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

أن الولايات المتحدة الأمريكية تمكنت من استعادة دورها الكامل في القارة الأوروبية جراء الأزمة الأوكرانية وضم روسيا لجزيرة القرم، خاصة في ظل الأزمات السياسية التي يعاني منها الاتحاد الأوروبي،

كما أن استمرار روسيا في نفث روح القومية لدى شعوب البلقان يشكل تهديدا حقيقيا لأوروبا في ظل سعيها إلى استقطاب دلو تلك الشعوب.

2. تحديات العلاقات الروسية الأوروبية في مجال الطاقة:

تعتبر روسيا المورد الخارجي الأكبر للاتحاد الأوروبي بالنفط والغاز الطبيعي، ولأجل ذلك ذهب الطرفان باتجاه إقامة شراكة استراتيجية لضمان أمن إمدادات الطاقة، وكلما زاد طلب أوروبا على مصادر الطاقة الروسية، حولت روسيا ذلك إلى عامل قوة استراتيجية وإلى مكاسب اقتصادية وسياسية أثارت رعب الولايات المتحدة الأمريكية على شريكها الاستراتيجي، وللدور العالمي الذي تلعبه روسيا بورقة الطاقة، وفي الوقت الذي يحتاج فيه الطرفان الروسي والأوروبي لضمان إمداد آمن للطاقة، وإلى شبكة من الأنابيب النفطية والغازية، لكن هذه الأخيرة تعرضت لضغوط الأزمات السياسية لاسيما منها الأزمتين الأوكرانية والجورجية.

إن الهيمنة الروسية على سوق الطاقة وتحكمها في واردات الاتحاد الأوروبي أثارت مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن سيطرة شركة الطاقة الروسية "غاز بروم" على واردات الاتحاد الأوروبي من النفط والغاز، والدور الكبير الذي تلعبه في البنية التحتية للطاقة في الاتحاد الأوروبي، وسعي روسيا إلى استخدام مواردها الطاقوية في تحقيق أهداف جيوسياسية تعوض ما لم تستطيع تحقيقه عسكريا وجغرافيا، يؤكد أن الموارد الطاقوية عندما تسيطر عليها دولة تمثل قوة عسكرية ذات طموحات في استعادة مكانتها كقوة عظمى، تجاورها دول فقيرة من هذه الموارد، في هذه الحالة تصبح هذه الموارد أكبر من كونها سلعة وتصبح تجارتها نوعا من الحرب الباردة. (جي، 2022، صفحة 1)

فروسيا لأجل دعم قدرتها التنافسية في سوق الطاقة الأوروبية، ولإحكام قبضتها على شبكات نقل وتوزيع الطاقة، تتبع استراتيجية ذات أبعاد مختلفة، وهو الأمر الذي أثار قلق أمريكا ودفعها للبحث عن بديل يقوض الطموحات الروسية، ويحرر أوروبا من البقاء تحت سلطة ونفوذ روسيا بشأن أمن الطاقة، فخوف أمريكا من استخدام النفط والغاز سلاحا استراتيجيا من جانب روسيا، خصوصا في الساحة الأوروبية التي تعتبرها أمريكا ميدان نفوذها منذ الحرب العالمية الثانية، جعلها تتجه منذ النصف الأول من تسعينات القرن العشرين، إلى البلدان التي كانت ضمن منظومة الاتحاد السوفييتي سابقا في القوقاز وآسيا الوسطى، وذلك للحد من النفوذ الروسي في تلك المناطق.

لم يساور "فلاديمين بوتين" أي شك بأن العملية بأكملها جرت هندستها في واشنطن، وأنها صممت لضم أكبر عدد ممكن من الجمهوريات السوفياتية السابقة إلى النفوذ الغربي، حيث أوضح بوتين عقب الثورة البرتقالية في أوكرانية بعد فوز "فيكتور يوشيشنكو"، أنه لن يسمح للدول الأخرى بتحويل روسيا إلى دولة بلا ملامح يمكن التلاعب بها، لا سيما وأنه لم يتبق إلا أوكرانيا وبيلاروسيا لكي يستكمل الغرب بضمهما حرمان روسيا من نفوذها في أوروبا الشرقية، (عيمور، 2021، صفحة 529)، فالاهتمام

الروسي بدول شرق أوروبا بفعل البعد الاستراتيجي لهذه الدول في السياسة الخارجية الأمريكية، جعل هذه الأخيرة تسعى لضم هذه الدول إلى حضن السياسة الغربية عبر دخولها في الاتحاد الأوروبي أو عبر إدخالها في "حلف شمال الأطلسي"، خاصة وأن الأمريكيين أبدوا منذ عقود خوفهم من ظهور أي شكل من أشكال التكتل بين روسيا ودول أوروبا الشرقية (بللوشة و بوشنافة، 2021، صفحة 489).

إن خطوط أنابيب الطاقة ليست مصدر إيراد فقط لروسيا بل تمدها بالقوة وبالتأثير السياسي على الجمهوريات السوفياتية السابقة، كما تستخدمها كورقة ضغط على الاتحاد الأوروبي وهذا بالضبط ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى إضعاف الهيمنة الروسية على تدفق الطاقة إلى دول الاتحاد الأوروبي، ولهذا فإن الصراع من أجل السيطرة على خطوط الأنابيب من حوض بحر قزوين إلى الأسواق الأوروبية ليس أبدا مسألة بسيطة.

وعموما أهم الوسائل التي تحاول الولايات المتحدة الأمريكية تطبيقها لمواجهة تحكم روسيا هي: (جي، 2022، صفحة 5)

– إقامة شراكة بين جورجيا وأذربيجان وتركيا لدفع مشروع خط أنابيب الغاز (باكو– تبليسي– أرضروم) الذي يمتد بموازاة خط النفط (باكو– تبليسي– جيهان)، والهدف من هذا المشروع هو سحب الغاز من الحقول الغربية لآسيا الوسطى وبحر قزوين وضخها إلى تركيا، للاستفادة من بيع كميات متزايدة للسوق التركية عبر خط أنابيب (السيل الأزرق) تحت مياه الجزء الشرقي من البحر الأسود، الذي بدأ تشغيله عام 2003 وذلك للحد من النفوذ الروسي.

– اعتبار الولايات المتحدة الأمريكية تشكيل تكتلات اقتصادية وتحالفات سياسية موالية لروسيا بعد انهيار الاتحاد السوفييتي بمثابة تهديد لأمنها القومي، ما جعلها تدفع تلك الدول للانسحاب من تحت البساط الروسي وتشكل تحالفات مضادة، حيث يعتبر اتحاد (غوام) والذي يضم كل من جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وأوزبكستان والذي تأسس عام 1997، محاولة لإيقاف سيطرة روسيا على الدول المستقلة عن الاتحاد السوفييتي، خاصة وأن "غازبروم" تحتكر أمن الطاقة في هذه البلدان.

– السعي من أجل جعل تركيا بديلا لروسيا في أمن الطاقة العالمي، وذلك من خلال عقد تحالفات مع البلدان المنتجة للغاز، والمتمثلة في أذربيجان من جهة والدول المستهلكة للغاز والمتمثلة في اليونان وإيطاليا وجنوب أوروبا من جهة ثانية، فتركيا تسعى إلى تطويق روسيا من خلال تمرير النفط والغاز عبر أراضيها إلى أوروبا عبر الخطين: خط (باكو– تبليسي– جيهان) لنقل النفط، وخط أنابيب (نابوكو) لنقل الغاز.

وبتشجيع من الولايات المتحدة الأمريكية تسعى تركيا للحصول على العديد من المزايا إذا تمكنت من أن تحل محل روسيا، وتتمثل تلك المزايا في: (دياري، 2011، صفحة 156)

– الأرباح الهائلة التي ستجنيها مقابل مرور النفط والغاز عبر أراضيها.

– تأمين مصدر طاقة منتظم لاستهلاكها المحلي.

– التأثير الجيوسياسي على جنوب أوروبا وشرقها.
– تمهيد الطريق لانضمامها للاتحاد الأوروبي.

وبهذا يبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت متخوفة من تعمق أواصر العلاقات الروسية– الأوروبية، قد نجحت وإلى حد كبير في التأثير على بلدان آسيا الوسطى من ناحية وتركيا من ناحية ثانية، للحد من الضغوط الروسية على أوروبا نتيجة حاجتها للطاقة، وذلك بإيجاد بديل عبر شبكات أنابيب نفط وغاز أخرى بعيدا عن روسيا.

3. اختبار قدرة أوروبا في التخلي عن الغاز والنفط الروسي:

بالنظر للدور المحوري الذي تلعبه روسيا في إمدادات الطاقة العالمية (حيث أن روسيا هي المنتج الثاني للنفط في العالم وتصدر كميات كبيرة من الغاز الطبيعي إلى أوروبا عبر أوكرانيا)، قد يواجه العالم واحدة من أكبر صدمات الطاقة على الإطلاق، وسيكون ذلك خامس أكبر اضطراب منذ الحرب العالمية الثانية، بعد حظر النفط العربي عام 1973، والثورة الإيرانية عام 1978، والحرب الإيرانية العراقية عام 1980، والحرب العراقية الكويتية عام 1990. (الغد، 2022)

ومن بين أهم الاجراءات التي تدرسها أوروبا لمواجهة نقص امدادات الطاقة من روسيا، هي فرض قيود على استهلاك النفط والغاز وتعزيز الانتاج المحلي.

1.3. وزن الإمدادات الروسية من الطاقة إلى أوروبا:

تعتمد أوروبا على إمدادات الغاز الطبيعي الروسية بنحو 40%، ووفقا لبيانات شركة بريتش بتروليوم زودت روسيا في عام 2019، 29% من واردات أوروبا من النفط الخام و15% من واردات المنتجات النفطية، أي شكلت صادرات روسيا إلى أوروبا أكثر من 6% من إجمالي النفط الخام المتداول في العالم، وأكثر من 8% من جميع منتجاتها المتداولة عالميا، أي أن روسيا تزود الاتحاد الأوروبي بما يزيد عن 4.5 مليون برميل يوميا من الهيدروكربونات السائلة.

فروسيا تعتبر من أكبر مصدري النفط في العالم، حيث تصل صادراتها إلى أكثر من 5 ملايين برميل يوميا، أي ما يمثل 12% من إجمالي التجارة العالمية، كما تشكل منتجاتها النفطية حوالي 2.8 مليون برميل يوميا من صادرات المنتجات النفطية العالمية، أي ما يعادل حوالي 15% من تجارة المنتجات المكررة عالميا، كان يستحوذ الاتحاد الأوروبي لوحده قبل الحرب على حوالي 45% من صادرات روسيا من الخام والمنتجات النفطية. (أنظر الشكل 1).

الشكل رقم (1): نصيب أوروبا ودول العالم من صادرات الطاقة الروسية

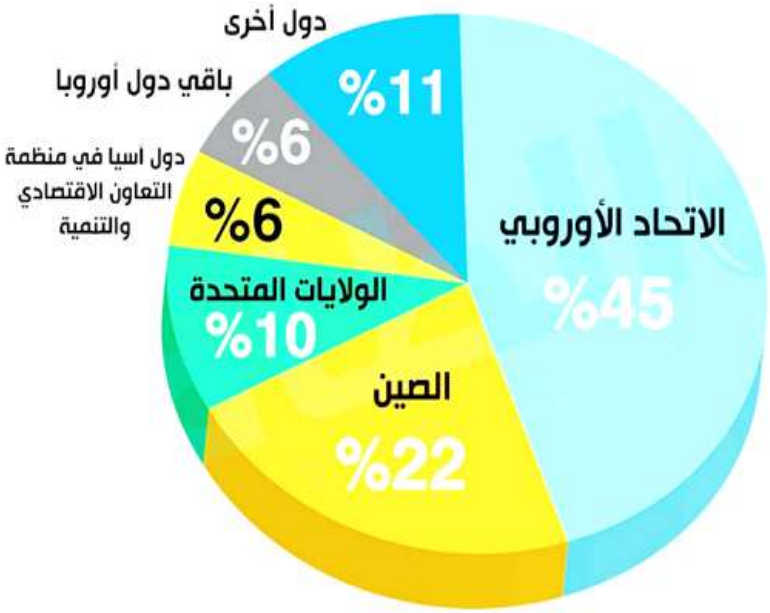

المصدر: (سلطان، 2022)

2.3. اختبار قدرة أوروبا في التخلي عن الغاز الروسي:

يعتبر الغاز الطبيعي من مصادر الطاقة التي اكتسبت أهمية متزايدة منذ نهاية الحرب الباردة ومطلع القرن الواحد والعشرين، ستكون أوروبا أكثر من يدفع الثمن في الصراع الروسي– الأوكراني، وذلك لأنها تعتمد على إمدادات الغاز الطبيعي الروسية بنحو 40%، والمشكلة الكبيرة في هذه الحرب هي شبكات خطوط الأنابيب، حيث تمثل أوكرانيا جزءا رئيسيا من شبكة خطوط الأنابيب لتوزيع إمدادات الغاز الطبيعي في جميع أنحاء أوروبا، ففي عام 2009 حينما قطعت روسيا الإمدادات عن أوكرانيا شهدت 18 دولة أوروبية تعطلا كاملا في إمدادات الغاز المنقولة من روسيا عبر أوكرانيا. (مجدي، 2022)

وفي الوقت الذي يمكن تصدير النفط مباشرة من الحقول باستخدام الناقلات فإن الغاز الطبيعي يعتمد على خطوط الأنابيب في المقام الأول، ومحطات إسالة باهضة التكلفة في المقام الثاني، ومن ثم كلما زاد الطلب العالمي على الغاز الطبيعي فرض نفسه على الدول المنتجة والمصدرة له وكذلك على الدول التي تمر بها خطوط نقله، ومنذ اندلاع الحرب الأوكرانية عام 2014 التي انخرط فيها الغرب وروسيا أصبح الغاز الطبيعي يستعمل كسلاح استراتيجي في العلاقات بينهما، فلقد أحكمت روسيا سيطرتها على إمدادات الغاز الطبيعي خاصة في بحر قزوين ليتحول إلى أداة مهمة في رسم سياستها الخارجية، وكان لهذا تأثير سلبي في طموحات أوروبا إلى استيراد الطاقة، حيث وجدت أن مد خطوط لمصادر الغاز الطبيعي في بحر قزوين يخضع للتدخلات والهيمنة الروسية. (معتمر، 2021، صفحة 8)

لقد تسببت الحرب الروسية الأوكرانية في رفع أسعار الغاز الطبيعي، فبعد أن كانت أسعاره قبل الحرب تبلغ 100 أورو (110.06 دولار) لكل ميغاواط، ارتفعت أسعاره في أوروبا إلى أعلى مستوياتها

على الإطلاق حيث بلغت 345 أورو (379.7 دولارا أمريكيا)، الأمر الذي جعل المفوضية الأوروبية تراجع جملة من الاجراءات الطارئة لحل الأزمة، من بينها الأسعار أو وضع حد أقصى لهامش الربحية أو إلزام البيع بأسعار ثابتة، كما تعتزم المفوضية الأوروبية تقديم اقتراحات طويلة الأجل لحل الأزمة، كما تبحث في تسريع إجراءات إنشاء مشروعات الرياح والطاقة الشمسية في الدول الأعضاء. (نبيل، 2022) كما أنه وبسبب نقص إمدادات الغاز الطبيعي تعتمد أوروبا بشكل متزايد على الغاز الطبيعي المسال قصد تلبية احتياجاتها، لكن التوسع في إمدادات الغاز المسال محدودة أيضا، حيث يرى المحللون أنه لا يوجد ما يكفي من الغاز المسال لتلبية احتياجات أوروبا في حال تخلت عن غاز روسيا، فرغم أن النرويج تعتبر ثاني أكبر مورد للغاز لأوروبا بعد روسيا، إلا أنها تعمل بأقصى طاقتها، كما أن الغاز المسال الأمريكي وكذا مصادر أخرى لن يوفر سوى إغاثة قصيرة الأجل.

ورغم أن بعض الدول الأوروبية بدأت في بناء محطات للغاز على غرار ألمانيا التي أعلنت عن بناء محطتين للغاز الطبيعي المسال بشكل عاجل، لكن من غير المحتمل أن تكونا جاهزتين خلال أشهر، فبناء محطة واحدة لتصدير الغاز المسال يمتد من 3 إلى 4 سنوات، وفضلا عن ذلك يحتاج إنشاء محطات جديدة لتسييل الغاز أو محطات لاستيراده وتسلمه وتحويله إلى غاز إلى مليارات الدولارات.

(الصوف، 2022)

تسعى أوروبا من خلال خطة العمل الأوروبي المشترك المعروفة بخطة الاتحاد الأوروبي لاستقلال الطاقة REPowerEU، إلى تنويع إمدادات الغاز وتسريع نشر الغازات المتجددة واستبدال الغاز في التدفئة وتوليد الطاقة، حيث أن هذا وبحسب ما أعلنت عنه المفوضية الأوروبية يمكن أن يقلل من طلب الاتحاد الأوروبي على الغاز الروسي بمقدار الثلثين قبل نهاية العام، إذن يبدو أن زيادة واردات الغاز المسال تعد من أسرع الطرق لتقليل الاعتماد على الغاز الروسي، لكن وبحسب رأي المحللين فرص نجاح هذا الجزء من خطة الاتحاد الأوروبي ضئيلة جدا، لأن الحصول على الغاز المسال يحتاج إلى عقود طويلة الأجل، وأوروبا لا تتمتع بتلك الإمكانية في الوقت الراهن، لأنه لا يوجد ما يكفي من الغاز المسال للمنتجين للالتزام بمشترين جدد كبار مثل أوروبا، فكيف لأوروبا أن تكون مستعدة لكل هذه الالتزامات المستقبلية الكبيرة من أجل حل مشكلة قصيرة المدى؟ فالصفقات تستغرق وقتا طويلا لإبرامها، وأوروبا ليس لديها الوقت الكافي، حيث في مدة تقل عن بضعة أشهر سيبدأ موسم الشتاء أي موسم التدفئة الجديد، ما يعني أنه أمام أوروبا بضعة أشهر لملأ خزاناتها بنسبة 90% من الغاز الطبيعي الذي يجب أن تحصل عليها من مكان ما، كما يعني ذلك أنه أمام أوروبا مدة جد قصيرة لإضافة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وليس واضحا كيف سيتم كل ذلك وكم سيكلف في ضوء ارتفاع سعر المعادن...إلخ.

هذا ماهو إلا جزء بسيط من مختلف الأسئلة التي تثيرها خطة الاتحاد الأوروبي لاستقلال الطاقة REPowerEU، ورغم ذلك أكثر الظن أن الإجابة عن سؤال ما إذا كان الغاز المسال يمكن أن يشكل

بديلا لـ 40% من استهلاك الغاز الأوروبي الذي تتيحه حاليا روسيا وفي وقت قصير نسبيا، جد واضحة وهي أنه لا توجد إمكانية فعلية لذلك.

وربما هذا ما يفسر لماذا الاتحاد الأوروبي لحد الآن اتفق على حظر استيراد الفحم من روسيا وحظر جزئي لاستيراد النفط، لكنه لم يقرر حظر استيراد الغاز الطبيعي الذي لازال يعتمد عليه بشكل كبير، خاصة وأن تعويضه أصعب بكثير من النفط.

لكن برغم ذلك يشير آخر تقرير لصندوق النقد الدولي حول آفاق الاقتصاد العالمي، أنه ومنذ أفريل 2022 تراجع حجم الغاز الذي تضخه روسيا عبر الأنابيب إلى أوروبا تراجعا حادا إلى 40% تقريبا عن مستواه في العام الماضي، والشكل الموالي يعطي مزيدا من التوضيح:

الشكل رقم (2): تراجع تدفق الغاز الروسي عبر الأنابيب إلى الاتحاد الأوروبي (بالمليون متر مكعب يوميا)

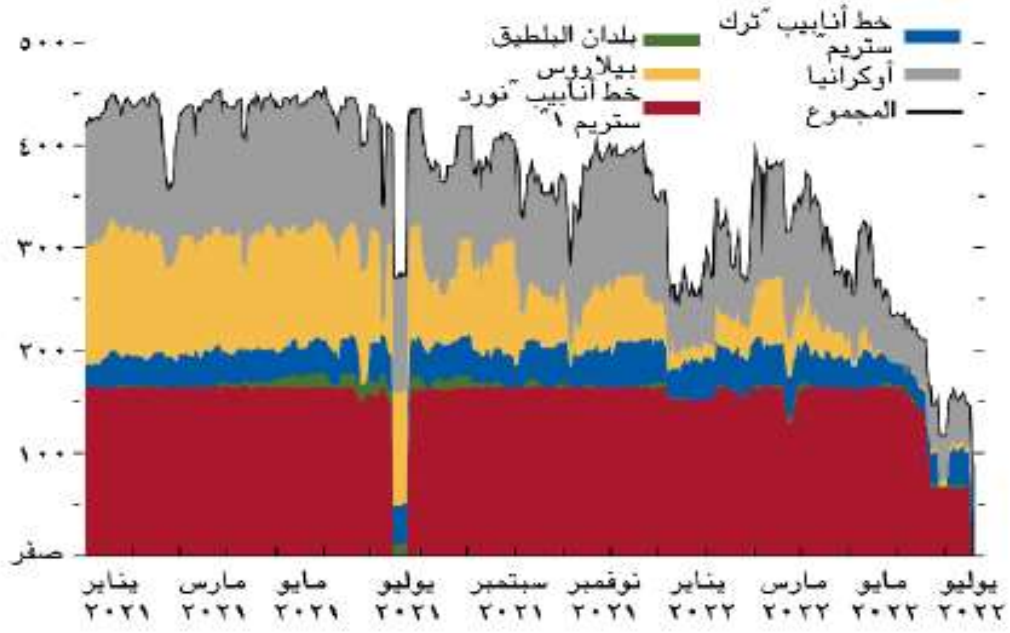

المصدر: (صندوق النقد الدولي، 2022)

كما يتوقع أن يحدث مجددا تراجع حجم الغاز إلى مستويات منخفضة بحلول منتصف عام 2024، تماشيا مع ما تستهدفه الاقتصادات الأوروبية الكبرى من وقف الاعتماد على الطاقة الروسية (صندوق النقد الدولي، 2022)، وقد يؤدي توقف صادرات الغاز الروسية إلى أوروبا كليا إلى ارتفاع ملحوظ لمعدل التضخم العالمي جراء ارتفاع أسعار الطاقة، الأمر الذي يجعل أوروبا ترشد من استهلاك الطاقة مما يؤثر على قطاعاتها الصناعية الرئيسية، ومن ثم تراجع حاد في معدلات النمو في دول الاتحاد الأوروبي تمتد آثاره السلبية حتى خارج الحدود.

3.3. اختبار قدرة أوروبا في التخلي عن النفط الروسي:

نتيجة استمرار المخاوف من نقص الإمدادات وسط حالة من عدم اليقين حيال آفاق أسواق النفط في ظل الأزمة الروسية– الأوكرانية ارتفعت أسعار النفط الخام، يأتي ذلك رغم موافقة وكالة الطاقة الدولية على إجراء سحب إضافي يبلغ 120 مليون برميل من مخزوناتها النفطية الاستراتيجية (بما في ذلك 60 مليون برميل تعهدت بها الولايات المتحدة الأمريكية، كجزء من إجمالي سحبها المخطط البالغ 180 مليون برميل)، وهو ما يعد غير كافي لتعويض الصادرات النفطية الروسية بشكل كامل. (منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، 2022)

كما شكل انخفاض مخزونات الغازولين الأمريكية إلى أدنى مستوياتها منذ أكتوبر 2021 دعما إضافيا لأسعار النفط، وبحسب وكالة الطاقة الدولية شهدت أيضا مخزونات النفط الاستراتيجية انخفاضا إلى أدنى مستوياتها منذ أفريل 2002، في حين كان لارتفاع مخزونات النفط الخام ومخزونات نواتج التقطير الأمريكية، مع ارتفاع إنتاج النفط إلى 11.8 مليون ب/ي، وهو أعلى مستوى له منذ ديسمبر 2021، دورا في الحد من المكاسب في أسعار النفط الخام. (منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، 2022)، هذا ومن المتوقع أن تسجل الأسعار العالمية للنفط تراجعا إلى نحو 89 دولار للبرميل في عام 2023.(صندوق النقد العربي، 2022)

إن حظر استيراد النفط الروسي من طرف أمريكا والمملكة المتحدة وإذا تبعتهما دول غربية أخرى يمكن أن يتسبب في فجوة كبيرة لا يمكن استبدالها بسرعة من مصادر أخرى للإمداد، كما أن هذه الخطوة قد تجعل أسعار النفط ترتفع إلى 240 دولار للبرميل (الغد، 2022)، فلقد شكلت صادرات روسيا إلى أوروبا في عام 2019، أكثر من 6% من إجمالي النفط الخام المتداول في العالم وأكثر من 8% من جميع منتجاتها المتداولة عالميا، أي أن روسيا تزود الاتحاد الأوروبي بما يزيد عن 4.5 مليون برميل يوميا من الهيدروكربونات السائلة، ولم يستطيع أي شريك تجاري الاقتراب من حصة روسيا، الأمر الذي يجعل من الصعب للغاية استبدالها على المدى القصير، وحظر هذه الكمية الهائلة من الطاقة من طرف الاتحاد الأوروبي سيكون مثل إطلاق النار على نفسه، حيث إذا دخل الحظر على النفط الروسي حيز التنفيذ فقد تواجه المصافي الأوروبية عجزا يتراوح بين 1.5 مليون و 2 مليون برميل يوميا عام 2022، وإن إعادة برمجة هذه الحصة من التجارة العالمية خلال بضعة أسابيع أو أشهر من شأنه أن يخلق اضرابا هائلا، بينما سيجد النفط الروسي في كل الأحوال من يشتريه.

نظريا يمكن أن تتحول أوروبا إلى موردين آخرين للنفط، حيث بعد قرار الحظر الأخير بدأ الاتحاد الأوروبي رحلة بحثه عن مصادر بديلة للنفط الروسي في منطقة بحر الشمال والقارة الإفريقية والشرق الأوسط، فالدول العربية لوحدها تستحوذ على حوالي 55.7% من الاحتياطي المؤكد للنفط عالميا، وتسهم بنحو 22% من إجمالي إنتاج النفط الخام، هذا وتعتبر الدول العربية ثاني أهم مصدر للنفط للقارة الأوروبية بعد روسيا، حيث تستحوذ على نسبة 25.3% من واردات النفط الأوروبية. (الطاقة، 2022)

ولهذا تبذل الحكومات الغربية جهودا دبلوماسية موسعة لتأمين المزيد من الإمدادات النفطية من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، فالإمارات والسعودية تملكان احتياطات كبيرة من النفط الخام قادرة على تغطية العجز الروسي، لكنهما لحد الآن ترفضان زيادة الانتاج بسبب العلاقات الطيبة التي تربطهما بموسكو (نبيل، 2022)، كما تتشكل آمال كبيرة لدى أوروبا في تحقيق انفراج في المحادثات النووية مع إيران، والتي يمكن أن تزود سوق النفط بكمية كبيرة من الإمدادات تقدر بنحو 1.4 مليون برميل يوميا وذلك في حال رفع العقوبات عن طهران بالكامل.

لكن من الناحية العملية تواجه أسواق النفط قيودا كبيرة تتعلق بالبنية التحتية، حيث أن النفط لا يستخدم في شكله الخام، بل يجب تحويله إلى منتجات صافية، ولكون كل مصفاة تركز على خصائص نفط معينة، فإن اختلاف معايير النفط الخام بشكل كبير قد يجعل المصفاة تنتج بكفاءة أقل أو حتى تفشل، لذلك من الصعب إن لم نقل من المستحيل استبدال النفط الروسي بنفط آخر بديل فليست كل أنواع النفط مناسبة، كما أن إعادة هيكلة المصافي الأوروبية للإمدادات من مصادر أخرى بدل روسيا، وإعادة توجيه الإمدادات الروسية إلى آسيا مهمة مكلفة وطويلة، حيث من اللازم إبرام عقود طويلة الأجل مع الأطراف الجديدة وتحديد أي ميزانية ستتكفل بالدفع لإعادة هيكلة سلاسل التوريد اللوجستية، كما يلزم بناء بنية تحتية جديدة وتصحيح مسار إمداد جديد...إلخ، إذن الأمور على المستوى العملي جد صعبة مكلفة وطوية المدى. (الصوف ن.، مدى استعداد أوروبا التخلي عن النفط الروسي، 2022)

تأسيسا على ما سبق يمكن القول أنه عند الأخذ في الحسبان أسعار النفط التي تجاوزت عتبة 120 دولا للبرميل، والحجم الكبير لتجارة النفط ومشتقاته بين روسيا وأوروبا، من الصعب على أوروبا أن تتخلى عن كميات ضخمة من النفط الروسي في غضون عام، وقد يكون ذلك ممكنا فقط بالنسبة لبعض الدول التي تشتري كميات قليلة من روسيا ولديها تنوع في مورديها التجاريين.

وربما هذا ما يفسر سبب فرض الدول المتقدمة الكبرى للعديد من العقوبات على روسيا بشكل تدريجي، حيث اتفقت دول الاتحاد الأوروبي على فرض حضر على استيراد الفحم بداية من أوت 2022، وعلى النفط الروسي الذي ينقل عبر البحار بداية من سنة 2023، كما أكد الاتحاد لأوروبي أنه سيمنع تمويل وتأمين النقل البحري للنفط الروسي إلى البلدان الأخرى نهاية سنة 2022، كل هذه العوامل بالإضافة إلى تراجع تدفق الغاز الروسي الذي كان يضخ عبر الأنابيب إلى أوروبا، تسببت في زيادة أسعار الطاقة (الوقود الأحفوري) بنسب متفاوتة، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (3): أسعار الوقود الأحفوري (مؤشر: يناير 2019= 100)

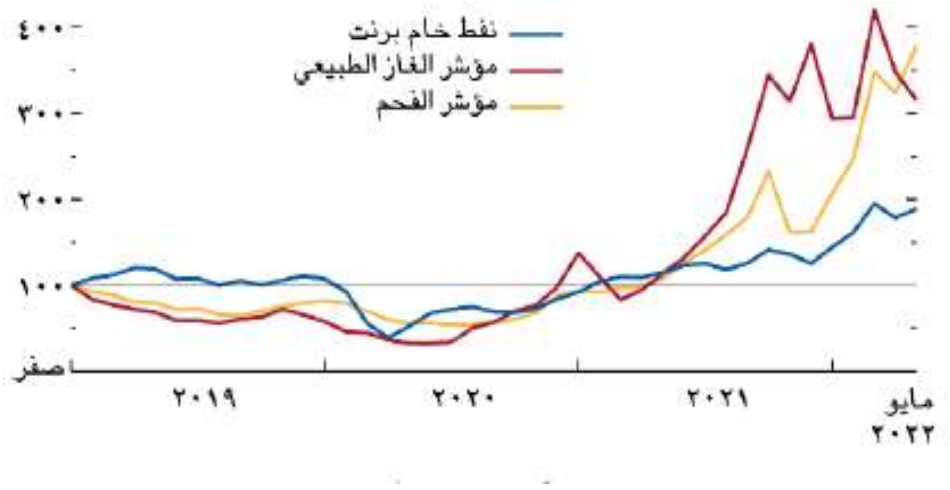

المصدر: (صندوق النقد الدولي، 2022)

4. الآفاق المستقبلية للعلاقات الروسية الأوروبية في مجال الطاقة:

يمكن معرفة مستقبل العلاقات الروسية الأوروبية من خلال دراسة نسب تواجد الغاز الروسي في السوق الأوروبية للطاقة، وهذه النسب تحتمل فرضيتين (a) و(b) كما يلي:

الفرضية (a): مفادها أن أوروبا هي الوجهة الأولى للغاز الروسي لغاية عام 2050، فالطرفان أمام حتمية التوافق أكثر من الصدام، أي أن الجانبين الروسي والأوروبي مجبران على التعاون في مجال الطاقة ولا يحتملان الدخول في أي صراع، لأن أي نزاع مباشر سيسبب أضرارا ولو بنسب متفاوتة لكلا الطرفين، حيث أن روسيا تحتاج إلى السوق الأوروبية، كما أن الغاز الروسي يعتبر مادة حيوية لأوروبا.

الفرضية (b): هي الأقرب إلى التجسيد في الواقع، مفادها أن الأوضاع الراهنة من شأنها أن تجعل روسيا تبحث عن بديل للسوق الأوروبية من خلال فتح أسواق لها في آسيا، وسيكون ذلك ممكنا وناجحا إن أحكمت قبضتها على الصين التي تعتبر من أكبر الأسواق وأهمها.

إن بحث روسيا عن بدائل للسوق الأوروبية في مجال الطاقة يندرج ضمن التحرر من المساومات التي تفرضها أوروبا في حالة وقوع أزمات، وربما الملف الأوكراني منذ سنة 2014 لأبرز دليل على ذلك، فاتفاق روسيا مع الصين في مجال الطاقة يعتبر رسالة واضحة لأوروبا مفادها "أن الغاز الروسي له أسواق غير السوق الأوروبية"، وهذا الأمر سيجعل أوروبا تتحمل خسائر على صعيدين:

الأول: على الصعيد الاقتصادي حيث ستكون مجبرة على البحث عن بديل للغاز الروسي وبأسعار مناسبة للاقتصاد الأوروبي.

وثانيا: على الصعيد السياسي حيث ستفقد أوروبا قوة ضغطها على روسيا في مسائل عديدة خاصة ما تعلق بتطور الأزمة الأوكرانية، وستكون روسيا أكثر تحررا وستفاوض من منطلق قوة.

إن الفرضيتين (a) و(b) يوضحان أن الرهان أمام الغاز الروسي إما أوروبا أو آسيا، والحقيقة أن روسيا تتحكم في السوقين لأجل حسابات اقتصادية وسياسية، خاصة وأن روسيا والصين تتمتعان بحق الفيتو في مجلس الأمن، والذي يخول لهما رفض أي قرار لا يخدم مصلحتهما.

وهذا معناه أن التعاون الروسي الأوروبي في مجال الطاقة ليس بالأمر السهل وما زالت تواجهه العديد من التحديات، أي أن الحوار والتعاون بين الطرفين ليس واضحا رغم إدراك كل طرف لأهمية الطرف الآخر، وهو ما يفسر لماذا لم يشهد العالم مواجهة مباشرة بين الطرفين منذ انهيار الاتحاد السوفييتي.

أي أن الحكم عن العلاقة بين روسيا وأوروبا بأنها علاقة توافقية أو صراعية هو على أساس تصور كل طرف لحدود مصالحه وكذا موطن التهديد. (جي، الآفاق المستقبلية للعلاقات النفطية الروسية الأوروبية، 2022، صفحة 18)

5. خاتمة:

توصلنا من خلال هذه الورقة البحثية إلى مجموعة من النتائج كالتالي:

- ✓ تسبب الغزو الروسي لأوكرانيا في خلط أوراق الطاقة وجعل أسوق الطاقة أكثر ضبابية، فبلا شك أن حظر صادرات النفط والغاز الروسي سيدخل أسواق الطاقة العالمية في دوامة عنيفة وتداعيات لن تستطيع أوروبا تحملها.
- ✓ تشكل مصادر الطاقة الروسية (الغاز والنفط) ثقلا كبيرا بالنسبة لأوروبا، حيث تغطي روسيا 40% من استهلاك أوروبا من الغاز، كما تشكل صادرات روسيا إلى أوروبا من النفط أكثر من 6% من إجمالي النفط الخام المتداول في العالم، وأكثر من 8% من جميع منتجاتها المتداولة عالميا.
- ✓ أكثر الظن أن الإجابة عن سؤال ما إذا كانت أوروبا بالاستناد إلى خطة الاتحاد الأوروبي لاستقلال الطاقة REPowerEU قادرة عن التخلي عن الغاز الروسي الذي يغطي 40% من استهلاك أوروبا، وهل يمكن للغاز المسال أن يشكل بديلا لـ 40% من استهلاك الغاز الأوروبي الذي تتيحه حاليا روسيا وفي وقت قصير نسبيا، ستكون جد واضحة وهي أنه لا توجد إمكانية فعلية لذلك، حيث لا يوجد ما يكفي من الغاز المسال من دول أخرى لتلبية احتياجات أوروبا في حال تخلت عن غاز روسيا، كما أن بناء محطات جديدة لتسييل الغاز أو محطات لاستيراد وتسلمه وتحويله إلى غاز يحتاج إلى مليارات الدولارات وإلى العديد من السنوات، هذا فضلا على أن قدرة أوروبا لإضافة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في مدة قصيرة مشكوك فيها نظرا لارتفاع أسعار المعادن...إلخ. (و هذا ما يثبت صحة الفرضية)

✓ من الصعب إن لم نقل من المستحيل أن تستطيع أوروبا التخلي عن النفط الروسي، حيث إذا دخل الحظر على النفط الروسي حيز التنفيذ فقد تواجه المصافي الأوروبية عجزا كبيرا يتراوح بين 1.5 مليون و2 مليون برميل يوميا، وإن إعادة برمجة هذه الحصة من التجارة العالمية خلال بضعة أسابيع أو أشهر ليست بالأمر الهين، خاصة وأن بعض الدول ترفض زيادة الانتاج بسبب العلاقات الطيبة التي تربطها بروسيا، كما أنه من صعب استبدال النفط الروسي بنفط آخر بديل فليست كل أنواع النفط مناسبة، لكون كل مصفاة تركز على خصائص نفط معينة، ومن ثم فإن اختلاف معايير النفط الخام بشكل كبير قد يجعل المصفاة تنتج بكفاءة أقل أو حتى تفشل.

✓ إن مستقبل العلاقات الروسية الأوروبية تحكمه نسب تواجد الغاز الروسي في السوق الأوروبية للطاقة والذي يحتمل فرضيتين: الأولى مفادها أن أوروبا هي الوجهة الأولى للغاز الروسي لغاية عام 2050، وبالتالي ستكون روسيا وأوروبا أمام حتمية التوافق أكثر من الصدام، والفرضية الثانية وهي الأقرب إلى الواقع، مفادها أن الأوضاع الراهنة من شأنها أن تجعل روسيا تبحث عن بديل للسوق الأوروبية من خلال فتح أسواق لها في آسيا، لكن يبقى الحكم عن العلاقة بين روسيا وأوروبا بأنها علاقة توافقية أو صراعية هو على أساس تصور كل طرف لحدود مصالحه.

6. الإحالات والمراجع:

- أحمد سلطان. (7 يونيو, 2022). مائة يوم من الحرب في أوكرانيا...ماذا تغير في سوق الطاقة العالمي. تاريخ الاسترداد 9 6, 2022، من https://marsad.ecss.com.eg/70455.
- الطاقة. (15 4, 2022). كيف تأثرت الدول العربية بأزمة الطاقة...صندوق النقد العربي يكشف بالأرقام. تاريخ الاسترداد 14 9, 2022، من https ://attaqa.net/2022/04/15/%D9%83%D9%8A%D9%81-.
- الغد. (11 3, 2022). على وقع الحرب الروسية الأوكرانية ...ما مصير أسواق النفط. تاريخ الاسترداد 5 4, 2022، من https://alghad.com.
- أمل نبيل. (3 24, 2022). كيف تواجه أوروبا فوضى أسواق النفط و الغاز؟ في ظل زيادة الأسعار بسبب الغزو الروسي لأوكرانيا. تاريخ الاسترداد 10 4, 2022، من https://attaqa.net/2022/03/24.
- أمير بللوشة، و شمسة بوشنافة. (21 6, 2021). الصراع الأمريكي الروسي في ظل الأزمة الأوكرانية. مجلة دفاتر السياسة و القانون، 13(3)، صفحة 489.
- أمين معتمر. (2021). أثر قضايا الطاقة في التوازن الإقليمي: دراسة مقارنة بين إقليمي بحر قزوين و شرقي المتوسط. أبو ضبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، صفحة 8.
- صالح مجيد دياري. (2011). التنافس الدولي على مسارات أنابيب نقل النفط من بحر فزرين: دراسة في الجغرافيا السياسية. أبو ضبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، صفحة 156.
- صندوق النقد الدولي. (26 7, 2022). مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي: قاتمة و أكثر ضبابية. تاريخ الاسترداد 13 9, 2022، من https://www.imf.org/ar/Publications/WEO/Issues/2022/07/26/world-economic-outlook-update-july-2022.
- صندوق النقد العربي. (4, 2022). تقرير آفاق الاقتصاد العربي. تاريخ الاسترداد 14 9, 2022، من https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022-04/.pdf.

- فيروز عيمور. (1 1, 2021). الأوراسية الروسية في مواجهة المد الأطلسي: قراءة في الأزمة الأوكرانية. المجلة الجزائرية للأمن و التنمية، 10(1)، صفحة 529.
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك. (7 4, 2022). إحاطة يومية حول مؤشرات السوق النفطية العالمية. تاريخ الاسترداد 9 4, 2022، من https ://www.oapecorg.org/ar/Home/Publications/Reports/Briefing.
- مي مجدي. (25 1, 2022). الصراع الروسي الأوكراني...شبح الحرب يهدد أسعار النفط و أسواق الطاقة العالمية. تاريخ الاسترداد 4 5, 2022، من https ://attaqa.net/2022/01/25.
- نعمت أبو الصوف. (30 3, 2022). مدى استعداد أوروبا التخلي عن النفط الروسي. تاريخ الاسترداد 9 4, 2022، من https://www.aleqt.com/2022/03/30/article_2288561.html.
- نعمت أبو الصوف. (23 3, 2022). هل يحل الغاز المسال أزمة الطاقة في أوروبا. تاريخ الاسترداد 10 4, 2022، من https://www.aleqt.com/2022/03/23/article_2284231.html.
- نورا عبده جي. (2022). الآفاق المستقبلية للعلاقات النفطية الروسية الأوروبية. اسطنبول: المعهد المصري للدراسات، صفحة 18.
- نورا عبده جي. (2022). تحديات العلاقات النفطية الروسية الأوروبية. اسطنبول: المعهد المصري للدراسات.